

سياسات إعادة أعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب

بكر هاشم بيومي أحمد¹ و علي محمد السويدي²
¹ قسم التخطيط العمراني- كلية الهندسة – جامعة الأزهر
² قسم العمارة - معهد الجيزة العالي للهندسة والتكنولوجيا

تمهيد

إن دراسة "ظاهرة الحروب والكوارث" مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإعادة الإعمار، حيث يُشكل هذا المفهوم أحد عناصر مقاومة المجتمع لحالة الدمار كما يعتبر أحد أهم وسائل بناء السلام من خلال الإعمار الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمعات بما يسهم في ترميم الذاكرة المتصدعة للمدينة وامتصاص الصدمة لدى أبناء المجتمع فيرى الباحثين - Hesloot and Ruitenberg " إن استجابة المواطن خلال الكوارث يمكن أن تنهار وتصل إلى مرحلة الإحباط، وتتأثر هذه الاستجابة بالإجراءات التي يتم اتخاذها والتي تتمثل في تهيئة الإسعافات الطبية , المأوى... الخ ومرحلة إعادة الإعمار".

المشكلة البحثية: الازدواجية الغير متوافقة بين مفاهيم اعادة الاعمار وعمليات التنمية للمدن في فترة ما بعد الحروب حيث تم الاهتمام بمفهوم ودراسات عمليات التنمية للمدن واهمال الدراسات ال بحثية لمفاهيم اعادة اعمار المدن فيما بعد النزاعات او الكوارث او الحروب

ويتقصى البحث مشكلة تفاقم الحاجة الى منهج متكامل لاعادة اعمار المدن في تلك الفترة ، اذ تظهر هذه المناطق بهيئة تجمعات عمرانية مختلفة الاحجام والاشكال لفاظنيها خالية من مظاهر التخطيط والمرافق والخدمات وهي تلقي بظلالها عبر الاثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ان هدف البحث هو الوصول لمناهج واساليب التعامل مع المدن وخاصة التراثية والتاريخية منها المضارة جراء الحروب والكوارث وتلبية الاحتياجات الاسكانية والخدمات للفتات المستهدفة عبر استراتيجيات شاملة تساعد صانعي القرار في التعامل مع هذه المشكلة عبر تمكين المجتمع المحلي لبناء مساكن ميسرة تدعمها وترعاها الدولة، كأسلوب أمثل لإيجاد بيئات سكنية مستدامة.

فرضية البحث: ان اعادة اعمار المدن لا بد ان يتم عبر بناء نموذج للمشاركة بين عدد من الجهات تتحدد فيه الأدوار المطلوبة من الجهات المشاركة ضمن منظور تخطيطي شامل من خلال منهج علمي تقوم عليه عملية اعادة الاعمار.

1- التعاريف والمفاهيم المرتبطة بإعادة الإعمار

1-1 مفهوم إعادة الإعمار

إن إعادة الإعمار من المفاهيم التي تحمل في طياتها العديد من المعاني المرتبطة والمتداخلة، ويرتبط مفهوم إعادة الإعمار بشكل مباشر بمفهوم بناء السلام **Peace building** بكل أبعاده و يدور كلاهما حول فكرة رئيسية هي ترسيخ البنى التي من شأنها إحلال مظاهر السلام ومنع العودة للحرب مرة أخرى (Paul Collier, 2007)

حيث يعرف مفهوم بناء السلام أنه "مصطلح يصف التدخلات التي تهدف إلى منع بدء أو استئناف الصراع العنيف في مدن ما بعد الحرب من خلال خلق سلام مستدام. وذلك بمعالجة الأسباب الجذرية أو المحتملة للعنف، وخلق الوسائل المجتمعية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والعمل على استقرار المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً" (Barnett, Michael; Kim, Hunjoon, 2007)

. وتعتبر خطة مارشال لبناء السلام في أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي تمت في عام 1947 من أشهر خطط بناء السلام في العالم (J. Bradford De Long , 1991).

إن إعادة الإعمار قضية تعني كل البلدان التي تخرج من حالة الصراع حيث يمنح هذا المفهوم فرصة لإنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية وقضائية جديدة وهي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور بعد مرحلة كثر فيها الخراب والدمار، وخاصة بعد حروب داخلية أو إجتياح خارجي. و يربط جميع المنظرين بين إعادة الإعمار (العمراني) وبين إعادة إعمار

الهيكل الاجتماعي والاقتصادية والسياسية للمجتمع، فمنظومة إعادة الإعمار لا تتكامل إلا إذا تكاملت أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية مع أبعادها العمرانية (السامرنج 2012).

وقد صنف الباحث " Barnett " إعادة الإعمار وبناء السلام ما بعد النزاع في ثلاثة أبعاد، كما يوضح الجدول (1) : (Barnett,Michael; Kim, Hunjoon, 2007) :

- البعد الأول : تحقيق الاستقرار في المنطقة في مرحلة ما بعد النزاع.
- البعد الثاني: استعادة مؤسسات الدولة.
- البعد الثالث: معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث
نزع السلاح	إعادة بناء المرافق الأساسية، والنقل، وشبكات الاتصالات، والمرافق العامة	توفير الاستشارات النفسية
إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني	تطوير نظم حكم القانون والإدارة العامة	تحقيق العدالة الانتقالية واستعادة الحوار المجتمعي
	بناء البنية التحتية التعليمية والصحية	بناء جسور الحوار بين المجتمعات المختلفة
	تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للمؤسسات	تعزيز حقوق الإنسان
خلق الديمقراطية والمساءلة مؤسسات الدولة الشرعية	استكمال بناء المرافق الأساسية، والنقل، وشبكات الاتصالات، والمرافق العامة	بناء البنية التحتية التعليمية والصحية
	تطوير نظم حكم القانون والإدارة العامة	تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات المؤسساتية
	تمكين المرأة	رفع الوعي البيئي
	تعزيز التنمية الاقتصادية	تطوير المجتمع المدني والقطاع الخاص التي يمكن أن تمثل المصالح المتنوعة وتحدي الدولة سلميا

الجدول (1)-الأبعاد الرئيسية لإعادة الإعمار و بناء السلام وفق نظرية Barnett – (Barnett,Michael; Kim, Hunjoon, 2007) وترتبط مستويات إعادة الإعمار بالحالة العمرانية للمدن بعد الحرب وحجم الخسائر والدمار الذي لحق بها فهناك (عكاشة، عالية سامح، 2011

(

- إعادة الإعمار الشامل، ويرتبط بحدوث دمار على مستوى كبير للمنطقة أو المدينة.
 - إعادة الإعمار الجزئي (قطاعي)، ويرتبط بوجود خسائر كبيرة في قطاع ما أكثر من باقي القطاعات، كإعادة إعمار البنية التحتية، أو إعادة إعمار قطاع الإسكان، أو إعادة إعمار المناطق التراثية وذات القيمة.
- كما أن مستويات إعادة الإعمار تعتمد على حجم ومساحة المنطقة التي تعرضت للدمار، فيمكن أن تكون مدينة أو أكثر مثل:

- إعادة إعمار مدن القناة في مصر بعد العدوان الثلاثي عام 1967، وحرب أكتوبر عام 1973.
- إعادة إعمار الدولة بأكملها مثل إعادة إعمار كوسوفو بعد الحرب الصربية (1998-1999).
- إعادة إعمار قارة بأكملها عندما تكون الكارثة عالمية مثل إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

2-1 تعريف إعادة الإعمار:

أطلق مصطلح " إعادة الإعمار " على الفترة التي أعقبت نشوب الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1865 حتى عام 1877 وذلك لمعالجة مشاكل الانفصال والعبودية وأثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب (Bettye Stroud , Virginia Schomp,2007) ، فكان لتطبيق مفهوم إعادة الإعمار أثره على الحياة السياسية حيث أحدثت قوانين جديدة وتعديلات دستورية بما من شأنه إعادة بناء الأمة وتحقيق المساواة والوحدة بين الشمال والجنوب من خلال برامج عدة كان من أهمها برنامج إعادة الإعمار الشامل الذي أعلنه " Abraham Lincoln " (Bennett, Lerone,1999).

تعرف (جارسينا) إعادة الإعمار على أنه مفهوم متكامل يشمل كل ما تقتضيه المرحلة للانتقال من حالة ما بعد الحرب إلى حالة الاستقرار والسلام من إعمار سياسي ، اقتصادي، اجتماعي، عمراني. (Graciana Del Castillo, 2008) ، كما عرف الباحث (بارادان) استراتيجيات إعادة الإعمار بأنها مجموعة من العمليات والسياسات التي توضع من أجل مواجهة الكوارث والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجة الملحة أثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بفعل

الكارثة بعد وقوعها، سواء كان ذلك على المستوى قصير أو طويل الأمد، بحيث تكون هذه السياسات شاملة لكل نواحي الحياة وتهتم بإعادة بناء ما تهدم خلال الكوارث ضمن المحتويات الأخرى الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية (Berna Baradan, 2004).

ويعرف (هدايت وايجبو) إعادة الإعمار بأنها الفرصة السانحة لإعادة صياغة المجتمع من جديد من شأنها تحسين الظروف المعيشية للمجتمع وإنتاج بيئة عمرانية أفضل من تلك التي كانت قائمة من قبل (Michael Schulz, 2004) وقد عرفها الاتحاد الأفريقي في دورته العادية التاسعة عام 2006 بأنها "مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والحيولة دون تصاعد النزاعات وتفاذي الانتكاس إلى العنف ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام. وبذلك فإن عملية إعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاعات تستند إلى التنمية المتجددة والمستدامة وعلى مراحل التحول والتنمية الطارئة القصيرة الأجل و المتوسطة الأجل والطويلة الأجل (الاتحاد الأفريقي، " تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات" 2006) ويشتمل نطاق هذه الأنشطة على ستة عناصر، هي كما يوضحها الشكل (1):



الشكل(1)- نطاق عملية إعادة الإعمار حسب تعريف الاتحاد الأفريقي عام 2006، المصدر: الباحث

كما تعرف عملية إعادة الإعمار بأنها اللبنة الأولى لتتبعها عملية الاعمار التي تعتبر جزءاً من مسار التنمية الشاملة وصولاً إلى تحقيق مستويات تضع مدن ما بعد الحرب في مصاف الدور الأول الأكثر تقدماً وبما يتناسب مع ما تمتلكه من ثروات بشرية ومادية كبيرة وفق خطط واجراءات يكون لها الأثر الإيجابي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية بوصفها وجهان لعملة واحدة . فالخطوة الأولى تبدأ بإعادة الاعمار لكل الخدمات والبنى التحتية ومن ثم تأتي خطوة الأعمار والتي بالنتيجة توصلنا إلى التنمية المنشودة والتي أساساً تعنى بالأجل المتوسط والطويل المدى (الدمعي، هدى زوير، 2007).

2- مجالات إعادة الإعمار

1-2 تصنيف مجالات إعادة الإعمار

تنقسم مجالات إعادة الإعمار إلى قسمين رئيسيين، الإعمار المادي وغير المادي والمقصود بالإعمار المادي كل ما تشمله البيئة العمرانية المشيدة من أبنية بمختلف أنواعها وبنى تحتية وفراغات عمرانية أما الإعمار غير المادي يشمل البيئة غير المشيدة، مثل إعادة الإعمار الاقتصادي وصياغة الهيكل السياسي أو الاجتماعي أو الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية وغير ذلك من مقومات المجتمعات الإنسانية (السامرائي، 2012).

ويقع على رأس مجالات الإعمار المادي "إعادة إعمار قطاع الإسكان" باعتباره القضية الملحة دائماً وذات الأولوية في قضايا إعادة الإعمار خاصة فيما يتعلق بإعادة توطين النازحين واللاجئين، ويتسبب الفشل في تلبية الحاجة في قطاع الإسكان إلى خطر نشوب الحرب مرة أخرى.

أما قائمة مجالات إعادة الإعمار غير المادية فيأتي على رأسها إعادة الإعمار الاقتصادي والذي يتصدر أسباب نجاح أو فشل خطط إعادة الإعمار وقد يؤدي بالمجتمعات إلى خطر العودة إلى الحرب من جديد عندما تقشل الخطة في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتسيير عجلة الإنتاج بما يضمن استقرار المجتمع ودوام حالة السلام .

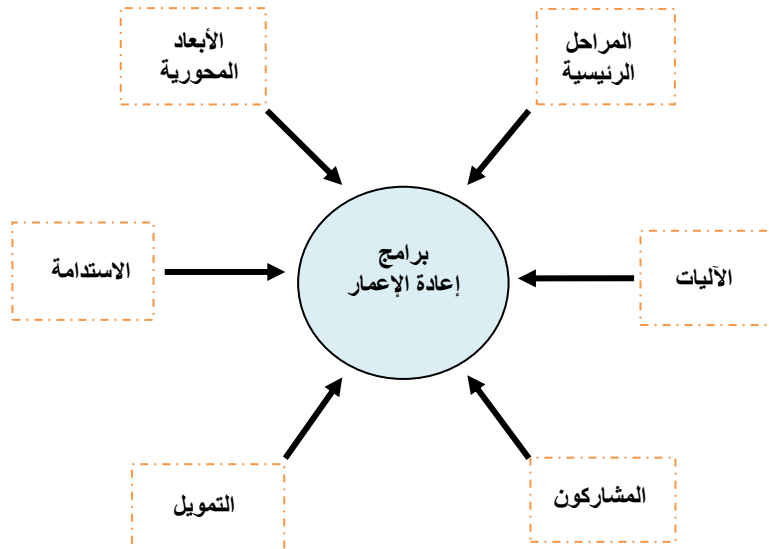
2-2 إعادة إعمار قطاع الإسكان

إن المأوى هو أحد أبرز الاحتياجات الواضحة والفورية غداة النزاع حيث أن فقدان السكن لا يشكل خسارة مادية فقط بل وخسارة معنوية تتمثل في فقدان الهوية. وغالباً ما تتركز جهود الإغاثة وإعادة الإعمار على توفير المأوى السريع دون مراعاة التأثير الناتج عن استراتيجيات المأوى قصيرة الأجل. غير أن استراتيجيات المأوى طويلة الأجل لا تركز فقط على تحديد وتنفيذ الخطط الواقعية وخطط الإعمار الدائمة للمجتمعات المتضررة، وإنما تربط بينها وبين إعادة بناء ثقة المجتمع المحلي ودعم هيكل المسؤولية المدنية وأساليب الإدارة المحلية من خلال التخطيط التشاركي في عمليات إعادة الإعمار (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية الاصطناعية"، 2005).

ومن الجدير بالذكر أن إعادة إعمار القطاع السكاني لا يدخل في أولويات المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول المانحة للدعم أو التي تشارك في برامج الإغاثة، حيث تنحصر المساعدات الإنسانية في تقديم الغذاء والدواء ودعم برامج الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من المساعدات ذات المفهوم الاستهلاكي (قصير المدى)، حيث أن الجهات المانحة للدعم تعتبر إعادة إعمار قطاع الإسكان من أولويات خطط التنمية طويلة المدى وليست في صميم هدف المساعدات الإنسانية، على الرغم من أن مشكلة القطاع السكاني يتعدى مداها النواحي المادية إلى الآثار المعنوية والنفسية والتي تؤثر تبعاً على التركيبة المجتمعية للسكان المتضررين من الحرب (John Twigg, 2002).

3- برامج إعادة الإعمار

تقوم برامج عملية إعادة إعمار مدن ما بعد الحرب على ستة برامج أساسية يوضحها الشكل (2):



الشكل (2)- المكونات الرئيسية لبرامج إعادة إعمار مدن ما بعد الحرب

1-3 أبعاد إعادة الإعمار

تتضمن الأبعاد الرئيسية لإعادة الإعمار مجموعة من النقاط التي تعنى بإعاش المكونات الاجتماعية والاقتصادية و العمرانية للمجتمع وما يمكن توفيره ومن ضمنها :

- إعادة إرساء قواعد الأمن الداخلي.
- بناء القدرات الإدارية والمؤسسية.
- إصلاح البنية التحتية الفعلية ، بما في ذلك بناء المساكن والطرق والجسور، وإعادة توصيل إمدادات المياه والكهرباء والوقود، وإصلاح المدارس والأسواق والمستشفيات، وتوفير التدريب الضروري لعمليات الصيانة.
- إنشاء بنية تحتية مالية عاملة وإعادة هيكلة الاقتصاد. ويتضمن ذلك إيجاد نظام مصرفي ومالي موثوق وتخطيط ميزانية سنوية، وإعادة إنشاء قاعدة اقتصادية انطلاقاً من نظام إنتاجي زراعي أو صناعي وإيجاد بيئة مشجعة لتوليد مصادر جديدة للدخل والنمو الاقتصادي.
- إنشاء نظام قضائي فعال، بما في ذلك عمليات سن التشريعات وإصلاح المحاكم والإجراءات القضائية وتوظيف الأفراد وتوفير التدريب والبدء ببرنامج وطني للوعي بالقضايا القانونية .
- ضمان الازدهار الاجتماعي، بما في ذلك الحاجات الصحية للسكان مثل الأمن الغذائي وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإعادة بناء النظام التربوي.

2-3 مراحل إعادة الإعمار

قام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS بنشر إطار عمل (Frame work) في عام 2002 م حول إعادة إعمار دول ما بعد الحرب، وقد حدد هذا الإطار ثلاثة مراحل للإعمار، الشكل (2-4)، وعلى الرغم من تداخل هذه المراحل وعدم ثباتها إلا أن تعيينها يساعد في تحديد أولويات إعادة الإعمار ومتطلبات استدامة السلام (سنام نراغي، 2005)

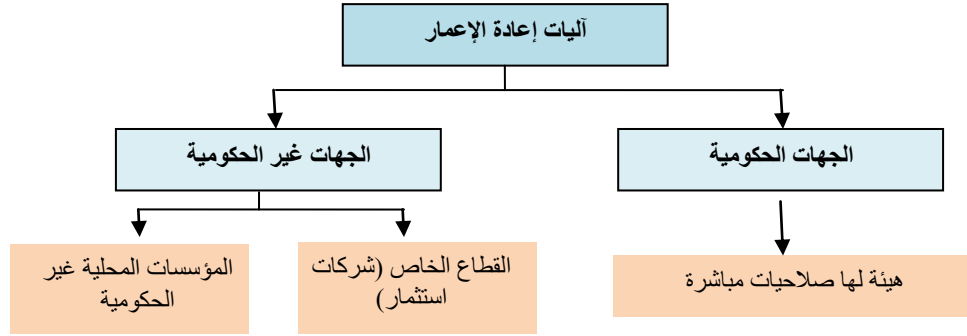
المرحلة الأولى: الاستجابة الأولية تأتي فوراً بعد نهاية الحرب، وترتكز هذه المرحلة على جانبين، الأول توفير الخدمات الإنسانية الطارئة والثاني دعم الاستقرار وحالة السلام.

المرحلة الثانية: الفترة الانتقالية وترتكز هذه المرحلة على تعزيز وتطوير قدرات المجتمع المحلي الشرعية التي يجب مساندها لتأخذ الدور الأهم في عملية إعادة الإعمار، كما تهتم بإعادة الإعمار الاقتصادي والاستقرار السياسي عن طريق إنشاء آليات للحكم وشراكة المجتمع المحلي.

المرحلة الثالثة: تعزيز الاستدامة وهي المرحلة التي يتم فيها تفعيل جميع خطط إعادة الإعمار خاصة الخطط بعيدة الأجل وتنسحب الأطراف ذات الطابع العسكري ويبدأ دور المجتمع المحلي سواء الحكومة أو المجتمع المدني، حيث تعتمد هذه المرحلة على ترسيخ وتدعيم كل ما يلزم لمنع عودة الحرب مرة أخرى.

3-3 آليات إعادة الإعمار

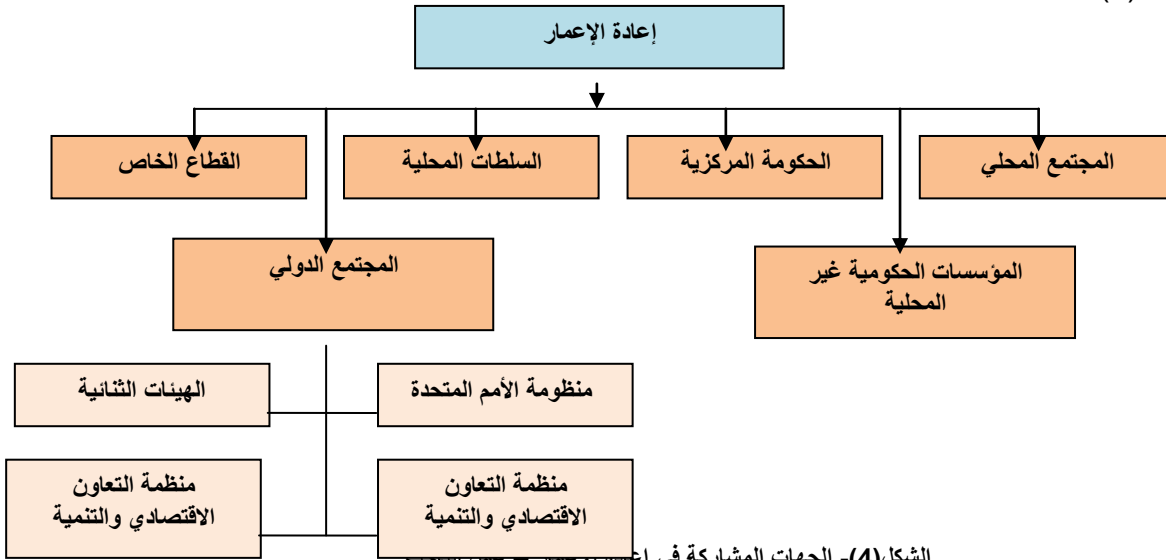
إن تباين الأهداف التفصيلية لإعادة الإعمار يجعل السؤال الحقيقي المطروح أمام قضية إعادة الإعمار هو "كيف نُعَمَّر؟" وليس "ماذا نُعَمَّر؟" وهو ما يقودنا إلى البحث في آليات إعادة الإعمار ولا يقصد بها أدوات تنفيذ المشروعات وإنما الأدوات التي تمكن وضع المنظومة المتكاملة لإعادة الإعمار من خطط وأهداف وبرامج زمنية ومشاركين وآليات تنفيذ وأدوات المتابعة والتقييم، ويمكن تصنيفها إلى آليتين رئيسيتين:- كما يوضح الشكل (3) :



الشكل(3)- آليات إعادة الإعمار- عمل الباحث

4-3 المشاركون في إعادة الإعمار

غدت المجتمعات الخارجة من النزاع مصدر قلق متزايد بالنسبة إلى العديد من المانحين العالميين . فهناك وعي بأنه رغم انتهاء الحرب فإن السلام، وخاصة السلام المستدام، لا يمكن الحصول عليه أو تحقيقه بنفس السهولة وأنه ليس باستطاعة مؤسسة واحدة التعامل مع جميع القضايا ، وتعتبر إمكانية التوفيق بين أدوار المشاركين وأهدافهم البعض ، هو العامل الرئيسي لنجاح خطط إعادة الإعمار، حيث يحتمل تضارب المصالح بين هؤلاء الأطراف من جهة أو صعوبة التوفيق بين أهدافهم المتباينة من جهة أخرى، ويمكن حصر الأطراف الرئيسية المشاركة في إعادة الإعمار كما يوضح الشكل(4):



الشكل(4)- الجهات المشاركة في إعادة الإعمار- عمل الباحث

5-3 استدامة عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام:

إن تغير طابع النزاعات والكوارث الطبيعية في الوقت الراهن يجعل من الضروري إعادة النظر بالنهج التقليدية إزاء إعادة الإعمار. فتواتر الكوارث الطبيعية والاصطناعية أخذ في التزايد بصورة مخيفة مما يشير إلى ضرورة تطوير نهج متكاملة وإدماج مبادئ الاستدامة منذ المراحل الأولى لإعادة الإعمار من أجل النهوض بترسيخ السلام، والتقليل من الفقر وتخفيف حدة الكوارث وتحقيق الانتعاش المستدام للمستوطنات البشرية. بما يعني أن المجتمع المحلي مكان جيد وآمن وصحي لأفراده، ويقدم أساساً متيناً لحياة مليئة بالرخاء وبالفرص المتساوية للجميع. وهناك ستة مبادئ راسخة للنهوض بالاستدامة على مستوى المجتمع المحلي في مرحلة إعادة الإعمار : *برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية الاصطناعية" (2005)*

١. تدعيم الاستقرار والحد من نشوب الحرب

لضمان استدامة إعادة الإعمار فإنه لا بد من اعتماد بعض الإجراءات التي من شأنها تدعيم الاستقرار و منها دمج أسباب الحرب في خطط إعادة الإعمار وكذلك اعتماد تدابير وقائية ودفاعية. (Ho-Wong Jeong,2005)

٢. الأمان والحماية

ويمثل المأوى الشكل المادي للأمان والحماية وخصوصاً للسكان المتضررين. كما أن قضايا ضمان الحياة، والحصول على الأرض وفض نزاعات الملكية تمثل قضايا جوهرية في الاستجابة للكوارث، وبخاصة فيما يتعلق بالسكان النازحين.

٣. ضمان العائدات المستدامة وإعادة الإدماج

أثناء مرحلة الاستجابة التي تعقب الكارثة أو الصراع يميل السكان النازحون إلى أن يعاملوا كمنتهقين بدلاً من معاملتهم كشركاء في عملية الانتعاش. والنازحون يمثلون في الواقع موارد بشرية مستقبلية في بيئة ما بعد النزاع وبيئة ما بعد الأزمة يتعين إعادة إدماجهم بالمجتمع (Ho-Wong Jeong,2005)

٤. تشجيع التنمية الاقتصادية أثناء الانتعاش

إن الكوارث الطبيعية والاصطناعية تدمر الاستثمارات والبنية الأساسية وفرص العمل. كما أن الفقر ونقص الموارد يزيد من ضعف استراتيجيات التأقلم ويؤخر عملية الانتعاش. وبصفة إجمالية فإن إعادة التشييد المادي الاستراتيجي للمساكن والبنية الأساسية والمرافق العامة ومرافق الخدمات تلعب دوراً أساسياً في نجاح الاقتصادات المحلية وتخلق فرص عمالة لأصحاب المشاريع المحليين والمجتمع المحلي ذاته وتعزز قطاع البناء المحلي بما يسهم في الانتعاش المستدام.

٥. تطبيق الأسلوب العلمي للإدارة

الإدارة الجيدة تُمكن المجتمع من العمل معتمداً على ذاته كما تضمن المشاركة النشطة للسكان المتضررين ولمختلف فئات المجتمع المحلي والسلطات المحلية وذلك من خلال بناء توافق في الآراء.

٦. تمكين المرأة والمشاركة الفعالة

تشكل النساء الشريحة الاجتماعية الأكثر عرضة لتأثيرات الكوارث والنزاعات لذا فلا بد من وضع هذا في الاعتبار عند تحديد إستراتيجيات الإغاثة و إعادة الإعمار. إن اتباع نهج مستدام للإغاثة وإعادة الإعمار من شأنه أن يسمح بتعميق فهم تنوع أدوار المرأة وخبراتها في أوقات النزاع.

٧. خلق الشراكات الاستراتيجية

إن الشراكات الاستراتيجية للبناء بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والحكومات الوطنية أو المحلية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ووكالات الدعم الدولية أو الوطنية تمثل تحدياً مشتركاً ومسؤولية مشتركة. فبالإضافة إلى الأنشطة الأخرى تسهم في وضع إطار متماسك للانتعاش المستدام للمستوطنات البشرية في أوضاع ما بعد الأزمة.

٨. تعزيز القدرات الوطنية والمحلية

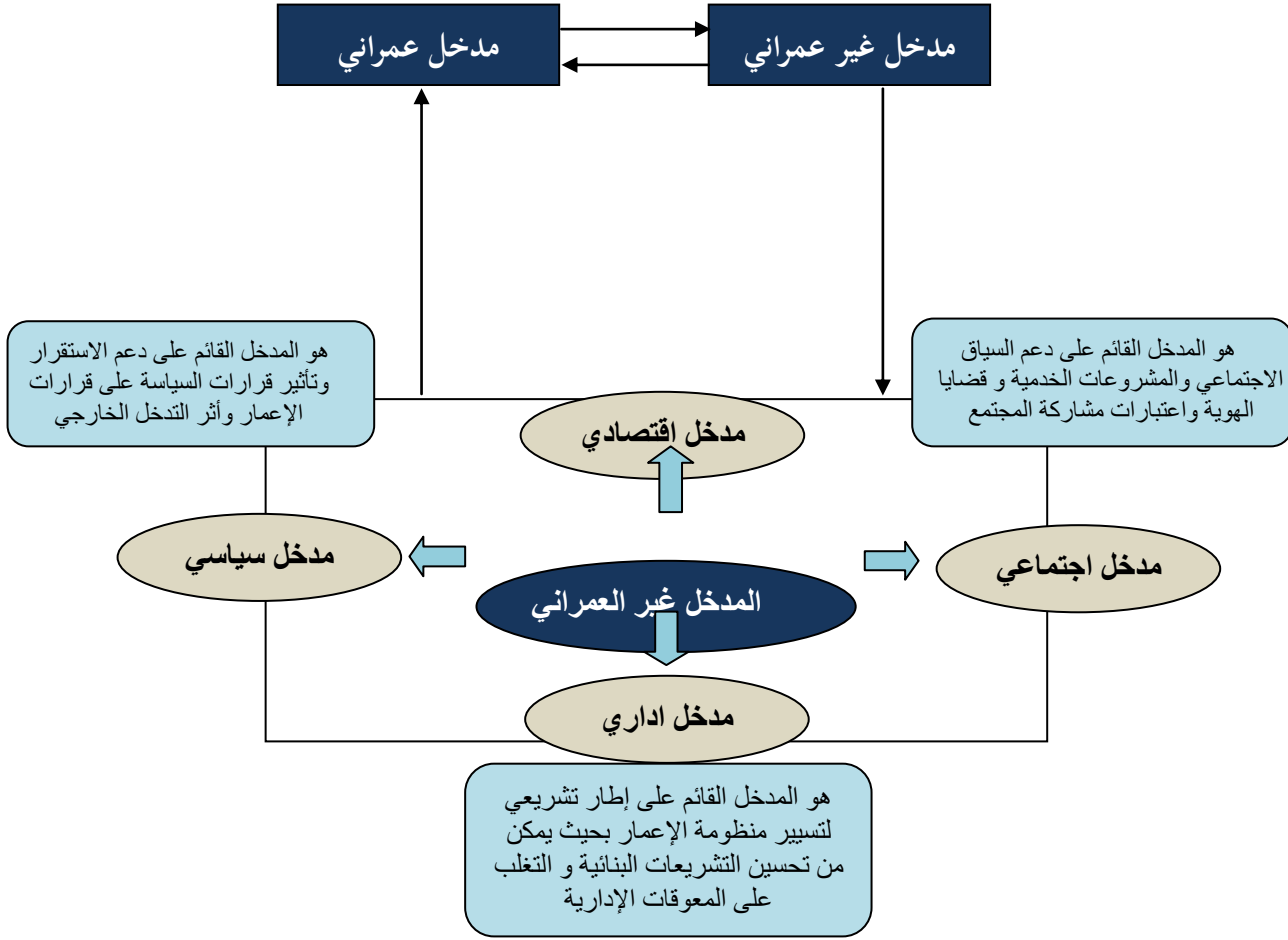
إن الأنشطة التي تلي الأزمات توفر فرصاً فريدة لتعزيز قدرات جميع الجهات الوطنية والمحلية الفاعلة في عملية إعادة الإعمار. فعلى المستوى المحلي قد يستلزم ذلك تعزيز قدرات صنع السياسات التي تشجع على التنمية المستدامة. والتي تمكن من إمداد تدابير التخفيف من حدة الكوارث في خطط إدارة الكوارث، واستحداث تخطيط استخدامات الأراضي المناسب وحماية الأرض وحقوق الملكية، والإدارة الفعالة للمشروعات، وتحسين أسلوب الإدارة، ويتم تمكين المجتمع المدني والمجتمعات المحلية عن طريق المشاركة النشطة في جهود الانتعاش وتنمية وتطوير عملية ذات استدامة ذاتية.

3-6 سياسات ومداخل إعادة الأعمار:

إن إعادة الإعمار عملية متعددة الأبعاد حيث يتكامل فيها الإعمار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع الإعمار العمراني للوصول إلى إعادة بناء شامل لمجتمعات ما بعد الحرب، ويمكن اعتماد تلك الأبعاد العمرانية أو غير العمرانية كمداخل لخطة إعادة الإعمار. حيث ان عدم تكامل الاعتبارات غير العمرانية (الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية) مع منظومة إعادة الإعمار العمراني يؤدي إلى قصور خطة إعادة الإعمار، وتكامل تلك الاعتبارات يُمكن من تحقيق الأهداف الحقيقية لإعمار مدن ما بعد الحرب بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ومواكبا لمصالح المدينة (السامرائي، 2012) .

3-6-1 تصنيفات مداخل إعادة الإعمار:

تصنف مداخل إعادة الإعمار إلى المدخل العمراني والمدخل غير العمراني، سواء كان مدخل اقتصادي، اجتماعي، إداري أو سياسي، وعند اختيار أحد هذه المداخل لا يكون المقصود تجاهل الأبعاد الأخرى في منظومة إعادة الإعمار وإنما فقط اعتبار المدخل المختار هو الركيزة التي سوف تنطلق منها باقي مجالات إعادة الإعمار. والشكل (5) يوضح هذه المداخل.



الشكل (5) يوضح تصنيفات مداخل إعادة الإعمار- المصدر- السامرائي، أميرة مجيد حميد

المدخل العمراني:

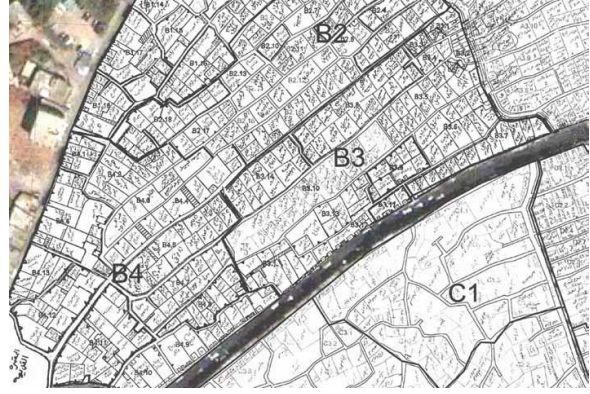
يعتمد هذا المدخل على اعتبار الأبعاد العمرانية هي ركيزة إعادة الإعمار، فتبدأ خطة إعادة الإعمار من الجانب المادي لل عمران، مثل إعادة إعمار نسيج المدينة والفراغات العمرانية والمباني السكنية ومباني الخدمات وشبكة الشوارع وغيرها .

عادةً يكون هذا المدخل موجه بصورة مباشرة لإعمار المناطق الريفية المهمشة أو المناطق الحضرية ذات الأوضاع المتردية والتي كانت تعاني من الإهمال الشديد والتدهور في البيئة العمرانية ولم تكن تحظى بأي اهتمام في مرحلة ما قبل الحرب، سواء في الخدمات أو مرافق البنى التحتية، حيث أن إعادة إعمار مثل هذه المناطق يحتاج لخطة مُستدامة طويلة المدى ذات أهداف تنموية متداخلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتهيئة الظروف الإنسانية المعيشية المناسبة وتوفير الاحتياجات الخدمية ورفع كفاءة الاقتصاد المحلي وغيرها من مقومات الخطط التنموية.

والمدخل العمراني الناجح يتميز بطابعه الإنساني، بمعنى أن خطة إعادة الإعمار تحترم خصوصية المكان وتراثه وطابعه، وذلك عن طريق إعادة إعمار النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمدينة اعتماداً على إعادة الإعمار العمراني، بمعنى دمج تطوير وإعمار النسيج العمراني للمدينة مع احتياجات السكان والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع، وعليه يمكن القول أن المدخل العمراني الشامل يعتمد على توسعة أهداف ونطاقات أجندة إعادة الإعمار حيث تكون خطة مرتبطة بسياق المدينة وإطارها الثقافي وهويتها.

وتعتبر تجربة إعادة إعمار منطقة النهر البارد من الأمثلة الناجحة لاعتماد المدخل العمراني في إعادة الإعمار وذلك عقب حرب عام 2007 حيث سعى المشروع إلى إعادة البناء اعتماداً على مسوحات اجتماعية و فهم ودراسة شخصية المدينة وتداخلات وثقافة المدينة وأفراد مجتمعتها والتجاوب مع ممارساتهم وتقاليدهم ودراسة العلاقة الإيكولوجية بين السكان وتفاعلاتهم مع كل من مفردات العمران. وكذلك تلبية احتياجات الإغاثة والنهوض الاقتصادي لدى السكان النازحين من

المخيم. (الأنروا - مكتب لبنان "إعادة إعمار مخيم نهر البارد ومجمع الأنروا" - 2007)



شكل رقم (6) تجربة إعادة إعمار منطقة النهر البارد
 (الأثروا - مكتب لبنان "إعادة إعمار مخيم نهر البارد ومجمع
 الاثروا"- 2007)

المدخل الغير العمراني:

ويتبنى هذا المدخل فكرة الاعتماد على أحد الأبعاد غير العمرانية كركيزة تنطلق منها أهداف واستراتيجيات خطة إعادة الإعمار، سواء كان البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري أو السياسي، وليس معنى هذا تجاهل باقي الاعتبارات الأخرى وإنما تتكامل مع باقي الاعتبارات العمرانية منها وغير العمرانية لتضمن نجاح واستدامة خطة إعادة الإعمار.

A. المدخل الاقتصادي

كما ذكرنا سابقاً فإن الكثير من المنظرين يعتبرون النظرية الاقتصادية هي السبب الرئيسي للحرب حيث تتصارع الأطراف على الموارد الاقتصادية للوصول إلى التفوق الاقتصادي والذي يفرض بدوره تفوقاً سياسياً نظراً للهيمنة الدائمة لرأس المال، وتباعاً ترتبط خطط إعادة الإعمار ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي ليس فقط كونه أحد أسباب نشوب الحرب، وإنما كون العامل الاقتصادي سبب نجاح إعادة الإعمار من جهة وأحد جوانب الإعمار من جهة أخرى. ففي أعقاب الحروب يتأثر النسيج الاقتصادي للمدينة تأثراً بالغاً وقد تمتد الأضرار أحياناً لدرجة حدوث تدمير كلي للاقتصاد، فتتأثر المشاريع الخاصة والعامة، وتتعطل الحركة التجارية والنشاطات الصناعية والزراعية وبالتالي ينقص التمويل على المستوى الفردي والمستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة للتمويل خاصة لغرض إعادة الإعمار. فلا مجال للحديث عن خطة لإعادة الإعمار دون توفير وسائل التمويل اللازمة لبدء مشروعات إعادة الإعمار واستمرارها، ولذلك فإن البحث في مصادر التمويل أحد المدخلات الهامة التي يتطرق إليها البعد الاقتصادي، سواء كان هذا التمويل حكومي أو غير حكومي، وسواء كان تمويلاً محلياً أم موجه من المجتمع الدولي بكافة هيئاته.

ومن ناحية أخرى يصعب تصور إعادة إعمار عمراني دون إعمار اقتصادي شامل سواء كان اقتصاد كلي Macroeconomics حيث النهوض بمعدلات الناتج المحلي ومعدلات التضخم والاستثمار ومعدلات الدخل القومي، أو إعادة إعمار الاقتصاد الجزئي Microeconomics حيث الاهتمام بإعادة هيكلة الاقتصاد المؤسسي ومنظومة العرض والطلب وعمليات صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية اعتماداً على السوق واحتياجاته.

B. المدخل الاجتماعي

يعتبر المدخل الاجتماعي مناسباً عندما يأتي الحديث عن المجتمعات الخارجة من حروب أهلية وصراعات بين أفراد المجتمع وكذلك حروب المليشيات "حروب الشوارع"، حيث قضايا المصالحة الوطنية بين أفراد مجتمعات الحروب الأهلية وإدماج المقاتلين السابقين في المجتمع من أهم مدخلات البعد الاجتماعي، فكما تسبب النزاع بين أفراد المجتمع الواحد في حالة الحرب فإنه لا مجال للحديث عن الإعمار دون اعتبار قضايا المصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة. ومن أبرز مدخلات البعد الاجتماعي لإعادة الإعمار اعتبارات المشاركة المجتمعية سواء في مرحلة اتخاذ القرار أو المشاركة في تنفيذ عمليات إعادة الإعمار، حيث تعتبر مشاركة المجتمع المحلي هي صمام الأمان لنجاح مشروعات الإعمار والضامن لاستدامتها.

وتعتبر قضايا التراث والهوية من أبرز القضايا التي يتناولها المدخل الاجتماعي للإعمار، فلا شك أن التخوف من فرض هوية جديدة للمجتمع أو تزوير تاريخه وضياع تراثه من أبرز هموم الإعمار خاصة عندما يظهر أثر تدخل الجهات

الأجنبية أو أية أطراف دخيلة على مجتمعات ما بعد الحرب، وتتعاظم أهمية قضايا التراث والهوية في إعمار مجتمعات ما بعد الحروب العرقية، والتي قد نشبت بغرض إبادة المجتمع بهويته وتراثه وكذلك الحروب الاستعمارية والاستيطانية التي تعتمد تدمير كل ما يدل على تاريخ وهوية وتراث الشعوب التي تحاربها.

وتعتبر إعادة إعمار العاصمة البولندية (وارسو) من أهم النماذج التي اعتمدت الأبعاد الاجتماعية كمدخل رئيسي لإعادة الإعمار، حيث خرجت مدينة وارسو من الحرب العالمية الثانية بمأساة بشرية و عمرانية مفجعة ففي مطلع عام 1945 كانت المدينة مغطاة بتلال من الركام والرماد والخرائب يقدر بـ 20 مليون م³، قتل حوالي 800 ألف نسمة أو ما يعادل ثلثي سكان وارسو، وخرب حوالي 85% من النسيج العمراني في المدينة إثر تدمير منهجي منظم للمدينة وللتراث الثقافي، حيث قامت القوات النازية بتدمير المعالم الهامة والنصب التذكارية والمباني ذات القيمة الرمزية والتاريخية والمباني ذات الأنماط المعمارية المميزة التي كان المعماريين الألمان قد قاموا بتجديدها (السامرائي، 2012)، ثم قامت القوات النازية بإشعال النار في كل البيوت والشوارع. قضت السياسة الألمانية بتدمير المدينة ومبانيها بما تمثله من هوية وتاريخ وتراث من أجل سحق روح المقاومة عند الشعب البولندي وهز ثقة البولنديين بأنفسهم وضرب الهوية ومحو التاريخ وفي أعقاب الحرب أخذ الناس في وارسو على عاتقهم إعادة بناء المدينة والتراث الثقافي فيها كنوع من المقاومة الصامته والرمزية، واستعادة التاريخ المدمر والحفاظ على الهوية بإعادة بناء المعالم التاريخية والثقافية، لتأكيد هويتهم وافتخارهم بتراثهم في مواجهة محاولات التدمير التي تعرضت لها المدينة وتراثها الثقافي، حيث قام المعماريون والمخططون والمؤرخون والمعلمون وكل المثقفين الذين يُقدِّرون معنى المدينة والهوية بجمع القطع الفنية ذات القيمة وتهريبها بعيداً عن مناطق الاستهداف للحفاظ عليها، وقبل وأثناء الحرب قام أهالي "وارسو" بمساعدة الأكاديميين وطلبة كلية التخطيط والعمارة على توثيق المدينة على أمل أن يأتي وقت يتم فيه إعادة بنائها، وتم إخفاء جميع المخططات التوثيقية للمدينة في مبنى الجامعة خوفاً عليها من النازيين الألمان (محمود حريثاني - 2006).

وبعد إحراق المدينة وتدمير مبانيها قام الأكاديميون بإحضار المخططات والوثائق الهامة وتم إعادة إخفائها خارج المدينة في دير "بيتركوف" بداخل توابيت الرهبان الموتى، وبعد نهاية الحرب تم إخراج الوثائق والتي كانت بحالة جيدة وسليمة وتم استخدامها كأساس في إعادة بناء المدينة، وفي الفترة ما بين 1945 و 1966 تم إعادة بناء حوالي 85% من المدينة المدمرة على أساس الحفاظ على جميع تفاصيل المباني والعناصر ذات القيمة. كما تم الاستعانة بكل الأدلة والشواهد التي تدل على الماضي ليكون الإعمار مطابقاً للأصل سواء كانت صوراً خاصة عند الناس أو شهاداتهم أو صور ووثائق في الكتب، وأعيد بناء المدينة كما كانت بتاريخها وماضيها، وفي خلال عملية البناء تم الأخذ بعين الاعتبار استخدام مواد البناء الأصلية في حال وجدت كحجارة البناء القديمة والتي أخرجت من بين الأنقاض وأعيد إصلاحها ومن ثم محاولة التعرف على الأماكن الأصلية لها وإعادتها إليها، لتكون شاهداً على تاريخ وهوية وارسو، ومعاناة أهلها والدمار الذي تعرضت له.

ويمكن القول أن استراتيجيات إعادة إعمار وارسو تبنت مدخلاً اجتماعياً ارتكز على مجموعة من التوجهات الرئيسية أهمها:

1. **الحفاظ على الهوية:** حيث أن إعادة بناء المدينة التاريخية كما كانت يؤكد على هوية وتاريخ وتراث السكان وأصالتهم وعمق جذورهم في أرضهم، وهو رمز للمقاومة الصامته ضد المحتل، واعتزاز السكان بهويتهم وشخصيتهم ورفضهم الانصهار بأي هوية جديدة تفرض عليهم، فالمدينة بالنسبة لأهلها مجمع لذاكرة التاريخ المتراكمة.
2. **حفظ الذاكرة الجماعية:** حيث هدفت عمليات إعادة إعمار وارسو، الشكل (7)، للحفاظ على الذاكرة الجماعية للشعب البولندي الذي تعرض لصدمة شديدة من جراء الحرب، وذلك للحفاظ على الاستقرار النفسي للسكان وعودة مدينتهم للحياة الطبيعية بكل معالمها ورموزها ومبانيها في نفس الأماكن ونفس الشكل ونفس المواد إن أمكن، ولذلك تم العمل على إعادة بناء كل شيء كما كان في السابق.
3. **تعزيز مؤسسات المجتمع للمساهمة في إعادة الإعمار:** حيث انهارت الحكومة الرسمية في بولندا بعد الحرب وخرجت من البلاد وأصبحت تمارس أعمالها من المنفى في فرنسا أولاً ثم لندن، لذلك لم يكن لها سيطرة مباشرة، لذلك قام السكان ومؤسسات المجتمع المدني بتحمل المسؤولية الأكبر، سواء أكان ذلك بالاستعداد والتوثيق أو عملية إخفاء الوثائق كنوع من المقاومة الصامته للاحتلال من خلال الحفاظ على التاريخ والهوية والتراث من التدمير. وفي عمليات إعادة الإعمار كان للسكان مساهمة كبيرة حيث قاموا بتقديم كل ما لديهم من وثائق يمكن أن تكون شاهداً على جزء من التفاصيل في المدينة أو من خلال القيام بأعمال إعادة الإعمار المباشرة.



الشكل(7)-مدينة وارسو قبل وبعد إعادة الإعمار- المصدر (محمود حريتي، 2004)

C. المدخل الإداري والتشريعي

في ظل ما يعانيه الهيكل الإداري والتشريعي لمجتمعات ما بعد الحرب من هشاشة وضعف بصورة كبيرة، خصوصاً مع انهيار مؤسسات المجتمع أو نظامه الحاكم، فلا بد أن تتبنى منظومة الإعمار مدخلاً إدارياً "يُمكن مشروعات إعادة الإعمار من السير بفعالية، حيث يتحكم الجانب الإداري والتشريعي في خطة الإعمار بصورة كبيرة، حيث تقنن الجوانب التشريعية آلية الإعمار وإجراءاتها بما يسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة دستورية. إن منظومة إعادة الإعمار تحتاج إلى إدارة جيدة تتميز بالمرونة والشفافية والكفاءة حتى تستطيع إتمام مشروعاتها على الوجه المطلوب، وكلما كان الإطار الإداري يتميز بالبساطة والابتعاد عن البيروقراطية كلما كان الأقرب إلى النجاح، كما تحتاج مشروعات إعادة الإعمار إلى أطر تشريعية تبتعد عن المركزية والقطبية حتى تصبح أكثر فاعلية. ومن أهم نماذج إعادة الإعمار التي اعتمدت على المدخل التشريعي إعادة إعمار الولايات الأمريكية والتي كانت البداية الحقيقية لظهور مصطلح "إعادة الإعمار" حيث عبر هذا المصطلح عن الفترة ما بين عامي 1865-1877 والتي تلت الحرب الأهلية الأمريكية 1861 إثر إعلان إحدى عشرة ولاية من ولايات الجنوب الانفصال عن الولايات المتحدة وأسست الولايات الكونفدرالية الأمريكية (Bettye Stroud , Virginia Schomp, 2007)، وأعلنت الولايات المنفصلة الحرب على اتحاد الولايات المتحدة والتي كان يشار إليها بالشمال وذلك عقب تداعيات حملة الحزب الجمهوري الحاكم في عام 1860 ضد توسيع العبودية، وكانت الإدارة الأمريكية قد رفضت هذا الانفصال واعتبرته حركة تمرد أدت إلى حرب دامت لسنوات انتهت الحرب عام 1865 بإعلان ثلاثة تعديلات دستورية كفلت الحرية لأربعة ملايين من العبيد الأمريكيين من أصول أفريقية وكانت هذه التعديلات الدستورية هي حجر الأساس التي استند عليها إعادة إعمار الولايات الجنوبية بعد الدمار الذي لحق بها خلال الحرب، حيث حمت مكتسبات السلام وعززت الاستقرار وشكلت الركيزة التي استندت عليها خطة إعادة الإعمار.

حيث تسببت تلك التعديلات في وضع خرائط جديدة للتخطيط العمراني شملت تقسيم جديد للمراكز الإدارية للولايات، فعقب التعديل الدستوري رقم 14 لعام 1868 والذي أعطى حق التصويت للمواطنين السود عارضت مجموعة من الولايات هذا التعديل مما أضطر الكونجرس إلى إعادة تقسيمها من جديد إلى مناطق عسكرية بناءً على نسبة تقسيم المحاصيل الزراعية فيها. كما تسببت التعديلات الدستورية رقم 13 لعام 1865 ورقم 15 لعام 1970 (تحقيق توازن القوي وحماية رؤوس أموال الأقليات) في وضع المخطط العام لإعادة إعمار الولايات الجنوبية، حيث جاءت القرارات العمرانية بتأهيل الموانئ للتجارة على الشواطئ الجنوبية وتحديد نطاقات أراضي الاستصلاح الزراعي ووضعت ملامح خطة تطوير البنى التحتية وإعادة إعمار النشاط الاقتصادي ودمج العبيد المحررين في المجتمع واستغلال طاقاتهم وكفاءاتهم من خلال اعتماد نموذج المشاركة المجتمعية (Bettye Stroud , Virginia Schomp, 2007).

D. المدخل السياسي

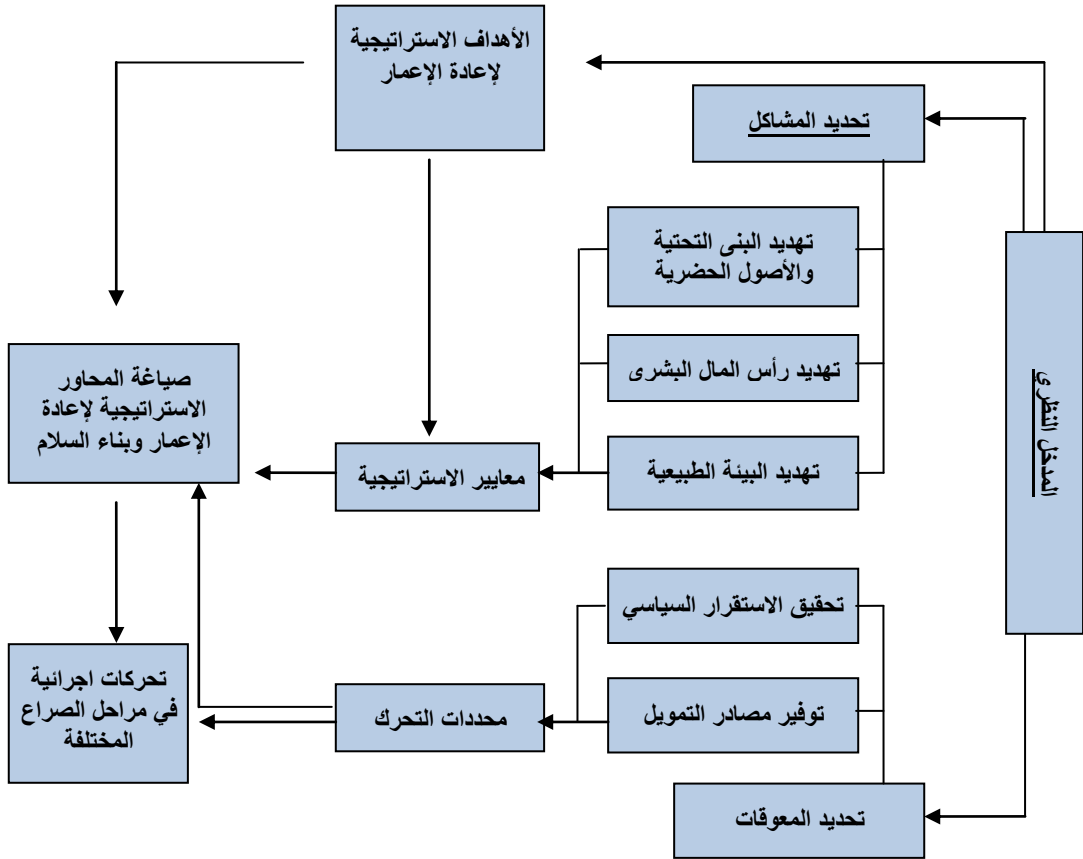
عادةً ما تصاحب الحروب اهتزازاً عنيفاً في الأوضاع السياسية، حيث يسود الارتباك والتشتت وعدم الاستقرار في المجتمع نتيجة ضعف شديد أو انهيار الحكومات على مختلف المستويات المحلية أو الإقليمية، ويختلف الوضع حسب طبيعة الحرب وأسبابها وكذلك حسب قوة الحكومات ومدى مرونتها وجاهزيتها وقدرتها على التعامل مع الظروف الطارئة لاستعادة الحياة وإعادة الإعمار حيث أن إعادة الاستقرار السياسي من أهم عوامل نجاح عمليات إعادة الإعمار. وعليه يصبح اعتبار المدخل السياسي اختياراً مناسباً عندما تكون الحرب محلية بين قوتين متنازعتين على السلطة، كما تكون مدخلاً مناسباً في حالات انهيار الحكومات أو تغيير نظام الحكم أو غير ذلك من التغيرات الجذرية التي تعترض المجتمع، حيث يصبح الإعتبار الأول لإحلال الاستقرار السياسي عن طريق إعادة هيكلة للنظم السياسية ووضع أطر جديدة للمنظومة السياسية الجديدة للمجتمع حتى تتمكن مشروعات الإعمار من السير والتقدم في سبيل إعادة بناء المجتمع، مثل خطط الإعمار بعد الحروب الاستعمارية أو حروب الاحتلال، حيث تضع جهات الاحتلال الخارجية خطط إعادة الإعمار بهدف خلق نظام سياسي جديد يدعم سلطتها الجديدة، وخير مثال على ذلك خطة إعادة إعمار العراق والتي وضعت من قبل الإدارة الأمريكية بهدف تحقيق مصالحها من تغيير السياسة الحكومية والهيكل الاقتصادي من أجل استنزاف الموارد النفطية في العراق وتحويل العراق إلى سوق تجارة أمريكية شرق أوسطية تحقيقاً لمصالحها (السامرائي 2012)

من خلال ما سبق يمكننا الجزم بتبادلية العلاقة التبادلية بين السياسة وخطط إعادة الإعمار، حيث نلاحظ مدى تدخل البُعد السياسي في قرارات الإعمار، وفي هذا الشأن، لا بد أن تتحول مجتمعات ما بعد الحرب إلى مجتمعات "مؤسسية" يكون فيها اتخاذ القرار عن طريق آليات وإجراءات دستورية تضمن حقوق المواطنة لكافة الأفراد وتخرج منظومة إعادة

الإعمار من تحت دائرة الأهواء والسطوة السياسية وغيرها من الطروح التي تؤثر على قرارات الإعمار، ولذلك يدعم المدخل السياسي فكرة "الإعمار السياسي" بهدف الوصول لحالة من الاستقرار تسمح بتسيير منظومة الإعمار.

4- الأسس الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام:

تقوم استراتيجية إعادة الإعمار وبناء السلام على مجموعة من الخطوات لصياغة المحاور الأساسية وفيها يتخذ المدخل النظري منطلقاً لتحديد كلا من: الأهداف الاستراتيجية لعمليات إعادة الإعمار وبناء السلام وآلياتها ومراحلها والتحديات المتعلقة بإعادة الإعمار و ثم تحديد الأطراف المشاركة والمعايير التي تستند إليها محاور استراتيجية إعادة الإعمار، الشكل (8)، والتي يتم من خلالها استنتاج محددات التحرك لتفعيل المحاور الاستراتيجية (الباشا، منى صالح - 2003).



الشكل (8) - المخطط العام للمدخل النظري للأسس الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام
المصدر: (الباشا، منى صالح - 2003)

1-4 أهداف إعادة الإعمار وبناء السلام

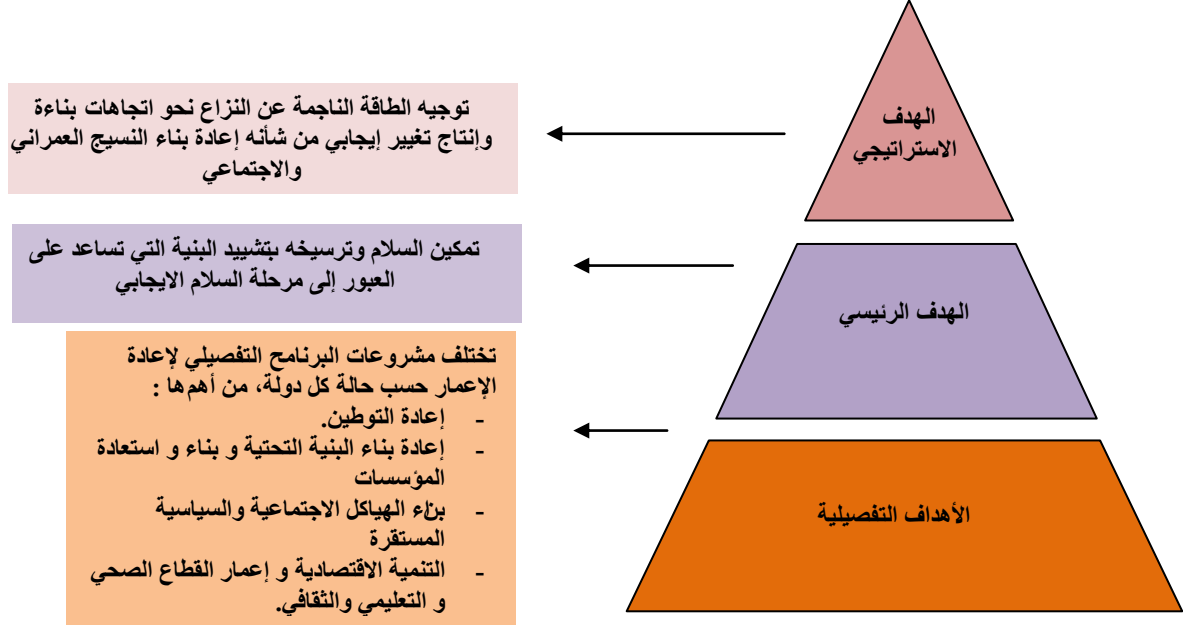
تقوم عملية إعادة الإعمار وبناء السلام على مجموعة من العمليات والجهود تقسم أهدافها إلى المستويات الثلاثة التالية:

- الهدف الاستراتيجي: يقوم الهدف الاستراتيجي لعملية إعادة الإعمار وبناء السلام على توجيه الطاقة الناجمة عن النزاع نحو اتجاهات بناء وإنتاج تغيير إيجابي من شأنه إعادة بناء النسيج العمراني والاجتماعي لحال أفضل مما كان عليه قبل الحرب التدميرية (الباشا، منى صالح - 2003)، وبمعنى آخر توظيف واقع التدمير لإعادة بناء الامكنة بحيز أفضل، ومبانٍ بمواصفات عالية الجودة، وإدخال ما يمكن من تحسينات ومعالجة بعض الثغرات، التي كانت قد عانت منها المنطقة سابقاً، وذلك ضمن رؤية معمارية متكاملة هندسياً واجتماعياً وبيئياً (I. Helsloot and A. Ruitenber, 2004).

- الهدف الرئيسي: ترسيخ السلام في سبيل تفادي العودة إلى الصراع. وذلك بتشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي الذي يهدف بدوره إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى .
- الأهداف التفصيلية:

يتم صياغة هذا المستوى من الأهداف حسب حالة كل دولة وحجم ونوع الدمار الذي حل بها والذي يرتبط بطبيعة الحرب وأسبابها، وعليه يمكن أن تتمحور حول مايلي (I. Helsloot and A. Ruitenber, 2004) :

- إعادة التوطين: بما يضمن العودة السريعة للناس الى اماكن سكنهم وعملهم بحيث تشكل عودتهم استمراراً طبيعياً لحياتهم، وتواصل فيما بينهم من جهة ومع محيطهم من جهة اخرى تواصل حياً أقوى من الحرب، وكي لا يطول انقطاعهم، وتطول غربتهم، فتحدث فجوة في ذاكرتهم الجماعية يصعب ردمها.
- إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية وبناء واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب بما يمنح نشوب الحرب مرة أخرى.
- وضع الإستراتيجية المقنعة للتنمية الاقتصادية ومناهج متجهة من القاعدة إلى القمة وأنشطة لبناء المجتمع المدني.
- إعادة إعمار القطاع الصحي وتوفير برامج الرعاية النفسية والاجتماعية ووضع حلول لمشكلة النازحين والمهجرين.
- حماية وترميم وإدارة المواقع الأثرية و إعمار القطاع التعليمي والثقافي.



الشكل (9) يوضح تسلسل الاهداف الاستراتيجية لاعادة الاعمار وبناء السلام – المصدر- الباحث

وعليه فقد ركزت الدراسات على وسائل وكيفية الوصول للهدف الرئيسي باعتباره الثابت في خطط إعادة الإعمار بخلاف الأهداف التفصيلية والتي تتغير حسب كل حالة، وقد حدد الباحثون مجموعة استراتيجيات من شأنها الحد من خطر نشوب حرب أخرى من خلال اعتماد إجراءات وقائية وتدبير دفاعية أثناء وضع خطة إعادة الإعمار، وكذلك دمج أسباب الحرب في استراتيجية إعادة الإعمار نفسها.

2-4 تحديد المشاكل المحورية في مدن ما بعد الحرب

على الرغم من المشاكل والتعقيد الشديد للمشاكل المتعلقة بالمدن في مناطق الصراع العربي إلا أنه يمكننا تحديد الخطوط العريضة لتلك المشاكل في المحاور الثلاثة التالية:

- **المحور الأول:** يتعلق بالأصول الحضرية في تلك المدن والتي تتمثل في المعالم والمفردات المعمارية والعمرانية على اختلاف أنواعها الحديث والتراثي منها والتي تصبح معرضة للتدمير والإتلاف أثناء الصراعات.
 - **المحور الثاني:** وهو يتعلق برأس المال الذي يصبح مهدداً بسبب القتل أو القهر والمهانة والتشريد وتدني الظروف المعيشية من جراء تدمير البنى الأساسية والمناطق السكنية وتردي الأحوال الأمنية والاقتصادية بشكل عام.
 - **المحور الثالث:** يتعلق بالبيئة الطبيعية التي تتأثر سلباً من أثر العمليات العسكرية خلال الصراعات خاصة تلك التي تستخدم فيها الأسلحة المحظورة دولياً.
- والملاحظ أن هذه المحاور ترتبط ببعضها البعض بطرق متعددة فتهدد أي من المناطق الحضرية من شأنه أن يؤدي إلى أزمة على بقية المناطق سواء كانت بالخدمات أو السكن والذي يمكن ترجمته لاحقاً إلى أزمة مالية. كما أن تدني الظروف المعيشية للسكان ينعكس بشكل مباشر على أسلوب تعاملهم مع المناطق والمباني مثلما ينعكس على حجم الموارد والجهود التي يمكن أن تخصص لصيانه الأصول الحضرية لمدهم والحفاظ عليها وتنميتها، بينما تمثل البيئة الطبيعية الناجمة عن الصراعات على كل من المناطق الحضرية ورأس المال كما يؤثر التدهور الذي يطرأ على أي منهما على نوعية البيئة الحضرية.

3-4 معوقات إعادة الإعمار

تواجه برامج إعادة الإعمار مجموعة من التحديات والمعوقات التي ينبغي دراسة وبحث السبل المختلفة لمجابهتها ومن ثم تعيين المحددات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذ أساساً لتوجيه التحركات الإجرائية لمختلف القوى المشاركة في تفعيل الاستراتيجية. ولعل من أهم المعوقات التي تشكل تحدياً جسيماً يواجه عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام في المنطقة العربية: (الباشا، منى صالح 2003):

أولاً - تحقيق الاستقرار على الصعيد السياسي والأمني: وهو يعد من أكثر تلك التحديات أهمية إذ تشير الشواهد إلى أنه في جميع التجارب العربية التي حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال إعادة الإعمار وبناء السلام في المدن التي دمرتها الصراعات المسلحة، كان ذلك النجاح رهناً بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في أعقاب تلك الصراعات، كما تدل على ذلك تجارب إعادة الإعمار في مدن القناة بمصر ومدينة بيروت في لبنان، حيث أن أزمة الاستقرار السياسي تهدد الدول بخطر الانتكاسة والعودة إلى مرحلة الحرب مرة أخرى. كما يخلق التوتر السياسي تحدياً كبيراً خاصة في ظل تواجد حكومات غير شرعية، الأمر الذي قد يهدد سير مشروعات الإعمار كما هو الحال في العراق حيث اعتبرت مشروعات إعادة الإعمار استنزافاً للموارد القومية من قبل جهات مشكوك في شرعيتها.

ثانياً- إيجاد مصادر التمويل الكافية:

يعتبر توفير المصادر الكافية لتمويل مشروعات إعادة الإعمار من التحديات الكبيرة التي تواجه إنجاز مثل هذه المشروعات خاصة تلك المتعلقة بصيانة البنى التحتية التي تتطلب مستويات عالية من الجودة والكفاءة لتؤدي مهمتها على أكمل وجه وتساعد على إعادة التوطين. ومن ناحية أخرى فإنه نظراً لانتساع نطاق الدمار الذي خلفه الصراعات المسلحة المعاصرة بسبب تطور التقنيات العسكرية، يكون حجم الخسائر البشرية والعمرانية والبيئية الناجم عنها هائلاً الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة لتمويل مشروعات إعادة الإعمار تعجز عن تحملها الموارد المحدود للبلدان المتضررة، هذا كما يشكل الدعم المالي للمجتمع الدولي تحدياً كبيراً في ظهور مشكلات الفساد المالي في ظل الغياب المؤسسي لدول ما بعد الحرب إضافة للإشترطات التي تفرضها الجهات الدولية المانحة للدعم المالي أو في ظل تدخلها في طرق توزيع الدعم بصورة تنافي إحترام سيادة تلك الدول على أراضيها (Fredrik Galtung and Martin Tisné, 2008).

ثالثاً- التحديات الاجتماعية

متمثلة في وجود تمييز عرقي أو ديني أو طبقي يهدد مشروعات إعادة الإعمار حيث أن المصالحة الوطنية في دول ما بعد الحرب وتدعيم النسيج الاجتماعي من أهم ضمانات إستدامة مشروعات الإعمار.

رابعاً- تعدد الأطراف المشاركة في منظومة إعادة الإعمار

قد يشكل تحدياً كبيراً في مجال التوفيق بين مصالح وأدوار تلك الأطراف، كما أن إقصاء طرف دون الآخر قد يمثل تحدياً كبيراً خاصة إذا طال هذا الإقصاء المجتمع المحلي الجهة الضامنة لإستدامة إعادة الإعمار

4-4 المعايير الاستراتيجية لإعادة إعمار و بناء السلام

يمكن تحديد عدة معايير رئيسية يتعين تحقيقها في المحاور الاستراتيجية التي ينبغي أن تبنى على أساسها استراتيجيات إعادة الإعمار والتنمية لتلك المدن، وتعد من أهم هذه المعايير:

- 1 - الحفاظ على الهوية العربية للمناطق الحضرية حديثة اكانت ام تاريخية ضمن المدن المنكوبة.
- 2 - تحسين الظروف الانسانية والاجتماعية لسكان تلك المدن.
- 3 - مدى مساهمتها في دعم القواعد الاقتصادية للمدن، والتي يمكن من خلالها تراكم الأصول الحضرية.
- 4 - انعكاس توجهات الاستراتيجية على مفردات البيئة الطبيعية لتلك المدن ومجالاتها الحضرية.

4-5 المحاور الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام

بناء على الأهداف الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام في مناطق النزاعات، وفي ضوء المعايير التي نوقشت والتي يتعين تحقيقها يمكن صياغة عدة محاور تمثل الأسس الرئيسية التي ينبغي أن تبنى عليها استراتيجيات إعادة الإعمار، وتتمحور حول المبادئ التالية:

- تحديد أولويات الإعمار وإشراك جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات منذ المراحل الأولى وطوال العملية من الإغاثة وإعادة الإعمار حتى الانتعاش والتنمية.
- تطوير أنشطة اقتصادية منتجة أثناء المراحل الأولى من الانتعاش للمساعدة في توطيد أركان السلام والأمن.
- تطوير استراتيجيات عريضة القاعدة وطويلة الأجل للإعمار منذ المراحل الأولى وذلك لضمان الاستخدام الأكثر فعالية لموارد الطوارئ.
- ضمان حماية الأرض وحقوق الملكية للسكان المتضررين وتطوير حلول طويلة الأجل لحسم النزاعات الخاصة بالأراضي والملكية وذلك من أجل تقليل احتمالات اندلاع الصراع.
- إنشاء شراكات وتحالفات استراتيجية على جميع المستويات داخل المتتالية من الإغاثة وإعادة الإعمار وحتى التنمية.

5 الاستنتاجات

- إن تحديات إحلال السلام واستقرار دول ما بعد الحرب يعتمد على الوصول إلى منظومة إعادة إعمار ناجحة وفعالة، وتشكل أسباب نشوب الحرب وطبيعة مرحلة ما بعد الحرب مفاتيح للمصمم العمراني للوصول إلى المنظومة الأوفق لإعادة الإعمار بما يضمن استقرار البلاد وعدم الزج بها إلى الحرب مرة أخرى.
- تتكامل منظومة إعادة الإعمار عندما تتحدد أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع الأبعاد العمرانية، حيث عرف الباحثون مفهوم إعادة الإعمار على أنه مفهوم متكامل يشمل كل ما تقتضيه المرحلة للانتقال من حالة ما بعد الحرب إلى حالة الاستقرار والسلام من إعمار سياسي واقتصادي واجتماعي وعمراني.
- تتشابه عمليات إعادة الإعمار مع عمليات التنمية في أن كليهما عملية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة، إلا أن الاختلاف الجوهرى الذي يميز عمليات إعادة الإعمار عن عمليات التنمية، أن الأخيرة تهدف إلى تحقيق النمو في ظل وضع سياسي مستقر وهيكلا اقتصادي قائم، أما إعادة الإعمار تتم ضمن إطار من التغيرات الجذرية التي تحصل في هيكل المجتمع السياسي والاقتصادي الذي كان قائما قبل الحرب، وعليه فإن الأهداف والأولويات العامة لكليهما والسياسات الاقتصادية وخطط التمويل والأطراف المشاركة ومعايير نجاح تختلف في حالات إعادة الإعمار عن حالات التنمية، وتعد أحد الأخطاء الفادحة أن يتم التعامل مع إعادة الإعمار على أنها عملية تنموية في ظروفها الاعتيادية.
- إعادة إعمار قطاع الإسكان يقع على قمة أولويات إعادة الإعمار باعتباره القضية الملحة خاصةً فيما يتعلق بإعادة توطين النازحين واللاجئين، ويتسبب الفشل في تلبية الحاجة في قطاع الإسكان إلى خطر نشوب الحرب مرة أخرى، ويأتي الإعمار الاقتصادي على قمة أولويات إعادة الإعمار غير المادي، والذي قد يؤدي بالمجتمعات إلى خطر العودة إلى الحرب من جديد عندما تفشل خطة الإعمار في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتسيير عجلة الإنتاج بما يضمن استقرار المجتمع.
- تمر مشروعات إعادة إعمار المدن بأربعة مراحل، تبدأ من مرحلة رصد الوضع الراهن وتقدير الخسائر، ثم تليها مرحلة وضع الخطط والبرامج التنفيذية بما في ذلك تحديد آليات التنفيذ والأطراف المشاركة ووسائل التمويل وغيرها من تفاصيل برامج إعادة الإعمار، ثم مرحلة التنفيذ وتشغيل المشروع، ثم مرحلة صيانة وتقييم ما بعد التشغيل، وتعتبر المرحلة الأولى هي الأهم والأخطر حيث أن القصور الذي قد يحدث في هذه المرحلة قد يفسد عملية إعادة الإعمار ويهدد مصير مشروعات الإسكان أكملها بالفشل.
- تتعدد الأطراف المشاركة في تمويل مشروعات الإعمار، من بينها الجهات الحكومية والتي تشارك بالتمويل الأقل بسبب إستنزاف الحرب لموارد الدولة والإنهيار الاقتصادي المصاحب لمرحلة ما بعد الحرب، ويقع العبء الأكبر لتمويل إعادة الإعمار على الجهات الدولية والمتمثلة في تمويل الدول والمؤسسات، سواء كانت مؤسسات مالية أو غيرها.

المصادر والمراجع :

1. Paul Collier "Post-Conflict Recovery: How Should Policies be Distinctive?" Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University May, 2007
2. Barnett, Michael; Kim, Hunjoon; O'Donnell, Madalene; Sitea, Laura., "Peacebuilding: What Is in a Name?". Global Governance 13: 35–58, 2007.
3. J. Bradford De Long ., "The Marshall Plan" ., NBER and Harvard University . 1991.
4. Bettye Stroud , Virginia Schomp ”The Reconstruction Era” Joyce Stanton , China, 2007.
5. Bennett, Lerone., “Forced Into Glory: Abraham Lincoln’s White Dream” .Chicago: Johnson Publishing Co, 1999.
6. Graciana Del Castillo, “Rebuilding War-Torn States: The Challenge Of Post-Conflict Economic Reconstruction”, Oxford University Press, USA, 2008.
7. Berna Baradan, “Analysis Of The Post Disaster Reconstruction Process Following Turkish Earthquakes” ., Izmir Institute Of Technology, Turkey, 2004.
8. Amitai Etzioni ,”Reconstruction: An Agenda“, Journal Of Intervention And State Building, Volume 1, March 2007
9. Michael Schulz ., “How To Study Reconstruction?“., The Institution Of Global Studies Publications, Gothenburg, 2004 , Available At www.Globalstudies.Gu.Se.
10. Helsloot and A. Ruitenberg., “ Response to Disaster : a survey of literature and some partical Implications” ., Journal of contingencies and crisis Management, vol 12 , No. 3 sep . p101 . (2004)
11. Paul Collier., " Post-Conflict Recovery: How Should Policies be Distinctive? " ., Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University May, 2007

12. Mac Ginty, Roger, "International Peacebuilding and Local Resistance" ,United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2011.
13. Fredrik Galtung and Martin Tisné , Integrity After War : Why Reconstruction Assistance Fails to Deliver to Expectations, Publication of The Governance and Social Development Resource.
14. John Twigg, "Technology, Post-Disaster Housing Reconstruction and Livelihood Security "., Benfield Hazard Research Center ,Disaster Studies working paper No.15, London, 2002.
15. Ho-Wong Jeong, "Peace building in Post conflict Societies, Strategy and Process", Lynne Rienner, 2005.
١٦. عكاشة، عالية سامح، "عمارة المقاومة"، جمعية أصدقاء أحمد بهاء الدين، القاهرة، 2011
١٧. الاتحاد الأفريقي، "تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات"، المجلس التنفيذي، الدورة العادية التاسعة، 29 يونيو - 2006 بانجول، جامبيا، 25
١٨. الدعسي، هدى زوير، "التنمية والاعمار وإعادة الاعمار في كربلاء"، ورقة بحثية منشورة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2007
١٩. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية الاصطناعية"، 2005.
٢٠. سنام نراغي اندرليني " إعادة البناء ما بعد النزاع "، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مكتب الوقاية من الأزمات والتعافي، 2005
٢١. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية الاصطناعية" 2005
٢٢. مكتب منسق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وحدة النزوح الداخلي، www.reliefweb.int/idp
٢٣. السامرائي، أميرة مجيد حميد، " إعادة الإعمار بعد الحرب دراسة أثر الأبعاد الغير عمرانية على إعادة الأعمار "، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2012 .
٢٤. الأنروا - مكتب لبنان "إعادة إعمار مخيم نهر البارد ومجمع الاونروا" تقرير مرحلي يشمل الفترة الممتدة بين 1 أيلول/سبتمبر 2007 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2007
٢٥. د. محمود حريثاني، "الأسس التخطيطية للإحياء في مراكز المدن"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة مركز المدينة العربية (التقليدية بين الحاضر والمستقبل، حمص، سوريا، 2004
٢٦. الباشا، منى صالح " نحو استراتيجية لإعادة الإعمار وتنمية المدن التاريخية المدمرة في مناطق الصراع العربي "، المؤتمر الإقليمي العربي لإعادة الإعمار بالإمكانات الذاتية للمناطق المدمرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003.